

كلمة مدير عام الإحصاءات

عمان 2014/12/1

السيدات ممثلي مكتب الإحصاء لهيئة الأمم المتحدة

السيدة ندى جعفر ممثلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا

والسادة ممثلي مركز الابحاث والدراسات للدول الاسلامية

السيدات والساده

يطيب لي أن ألتقي بهذا الجمع الطيب، لأرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب، ولأعرب لكم عن سعادي بالغة في الالتقاء بكم- بصفتكم تمثلون نخبة نخبة من صناع القرار والباحثين والإحصائيين والمستشارين والتربويين- لتتجاوز سويماً حول موضوع الورشة ألا وهو ادماج منظور النوع الاجتماعي في انتاج الاحصاءات. وموضوع الورشه يحظى باهتمام كبير على صعيد رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية كما يشكل مدخلاً لتحسين مؤشرات النوع الاجتماعي. وتأتي مشاركة كل من مكتب الاحصاء لهيئة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ومركز الابحاث والدراسات للدول الاسلامية لدليل واضح على الأهمية التي توليها هذه المؤسسات لهذا الموضوع.

المشاركون الكرام، إن دائرة الإحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية كانت من أوائل المؤسسات الوطنية التي انشئت بعد تأسيس المملكة في عام 1949 حيث صدر أول قانون للإحصاءات العامة رقم 24 لعام 1950 والقانون المعدل رقم 12 لسنة 2012، وعملت الدائرة على انتاج الإحصاءات الرسمية من المصادر الأولية وبما تنسجم مع المعايير الدولية وبالتالي تكون قابلة للمقارنات الدولية. كما اعتبرت الدائرة استخدام البيانات الإحصائية كوسيلة للتغيير والمساهمة برسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما أولت الدائرة اهتماماً للقضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي، في سبيل توفير الإحصاءات عن المرأة والرجل من خلال قسم احصاءات النوع الاجتماعي في الدائرة، حيث إن استخدام تعبير إحصاءات النوع الاجتماعي يعني شيئاً أوسع من مجرد تقديم المؤشرات عن النساء والرجال، فهو يتضمن أيضاً إنتاج وتقديم البيانات التي تعكس أوضاع حياة النساء والرجال ومساهمتهن في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد توسعت الدائرة في جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتحليلها وإتاحتها للمستخدمين وصناع القرار لا على المستوى الوطني فحسب بل على مستوى المحافظات وذلك من خلال بناء قواعد بيانات احصائية متخصصة كقاعدة البيانات الجندرية التي تشكل النقطة الاساسية لكافة الخطط والبرامج والمشاريع التي تستهدف وضع السياسات التي من شأنها تقليص الفجوات بين

الجنسين في كافة المجالات اضافة الى أنها تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية للتعرف على مدى التكامل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية وغيرها من الأوضاع بين الجنسين.

الاخوة المشاركون، لقد حققت المرأة الأردنية خلال العقود المنصرمة العديد من الإنجازات في شتى المجالات، كما إن مشاركة المرأة في العمل يعتبر مطلباً هاماً في عملية التنمية الشاملة، وعلى الرغم من ذلك فما زالت مساهمة المرأة في القوة العاملة دون المستوى بالمقارنة مع الرجل حيث تدل البيانات الصادرة عن التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة على أن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل خلال عام 2013 تشكل ما نسبته 13.2%. وبالنظر إلى الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بها المرأة الأردنية لوحظ أن أكثر من نصف المشتغلات يتركزن في نشاطي التعليم والصحة والعمل الاجتماعي وأن نشاط التعليم حظي بالنسبة الأكبر من المشتغلات حيث اجتذب حوالي 41.7%، في حين اجتذب قطاع الصحة والعمل الاجتماعي 14.6% من مجموع الإناث المشتغلات. كما تشير نتائج التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام 2013 إلى أن الغالبية العظمى من الإناث المشتغلات مستخدمات بأجر 95.8% وان 51.4% منهن يعملن في القطاع الحكومي و44.4% يعملن في القطاع الخاص. أما على صعيد المشاركة في الحياة العامة، فقد ارتفعت نسبة الإناث الأعضاء في النقابات المهنية في عام 2012 إلى 31.2% وارتفعت نسبة الإناث في عضوية النقابات العمالية إلى 22% كما ارتفعت نسبة الإناث في عضوية الاحزاب السياسية الى 32% لنفس الفترة الزمنية.

وعلى الرغم من الانجاز المتحقق على صعيد توفير البيانات الجندرية لا زال هناك مدى كبير لتحسين نوعية وكمية البيانات المنتجة في الحقول الاقتصادية التقليدية كالعمالة، والمالية، والأعمال التجارية والزراعية، والاتصالات والنقل والإسكان، وغيرها، بل ونؤكد هنا على الحاجة الماسة للتوسع في توفير البيانات والمؤشرات الرقمية الخاصة ذات طبيعة حساسة أو من الصعب قياسها في بعض المجتمعات، كتلك المتعلقة بالعنف القائم على الجنس خاصة في الدول التي تعاني من الصراعات. وتشكل هذه الورشه مدخلاً للإطلاع وتبادل الرأي حول التجارب الدولية الناجحة في انتاج احصاءات النوع الاجتماعي وكيفية ادماجها في الاحصاءات الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والعمل.

ولتعزيز دور المرأة في عملية التنمية الشاملة وانطلاقاً من أهمية تواجدها إلى جانب الرجل في جميع ميادين الحياة (باعتبارها تشكل نصف المجتمع) وضرورة رصد التواجد لسد الفجوة النوعية وتحقيق المساواة بين الجنسين. كما تأمل دائرة الاحصاءات العامة مواصلة التعاون مع مكتب الاحصاء لهيئة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا و مركز الابحاث والدراسات للدول الاسلاميه للمساهمة في

إثراء الجوانب التي تساعد في تحسين مؤشرات النوع الاجتماعي من اجل رصد ومتابعة المؤشرات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي، لخدمة راسمي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تجعل الأردن في المقدمة. إن الأمل معقود بفضل تواصل جهودكم وجهود الخبراء والإحصائيين والباحثين.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل إلى مكتب الاحصاء لهيئة الأمم المتحدة و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و مركز الابحاث والدراسات للدول الاسلامية على الجهود المبذولة ونؤكد حرصنا على توثيق وتعزيز هذا التعاون للإفادة منها في صياغة سياسات تساهم في تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في كافة مجالات الحياة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،